

## ثورة ٢٣ يوليو والنعضة الثانية لمصر

قامت ثورة ٢٣ يوليو في مصر العربية عام ١٩٥٢ في وقت كان العالم فيه قد دخل عصرا جديدا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وكان الوطن العربي فيه قد بدأ مرحلة جديدة شهدت تدفق موجة التحرير فيه وفي أجزاء واسعة من قارتي آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما شهدت حدوث نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وكانت مصر العربية فيه تعيش جيشانا ينذر بتفجر ضخم وحملا يبشر بولادة جديدة.

فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان خارجا من حرب ضروس انطوت على مأس وفواجع لم يعرف التاريخ لها مثيلا من قبل، وانطوت في تضاعيفها على ثورة ضخمة هي عند البعض أكبر ثورة عرفها الإنسان منذ فجر تاريخه في اتساعها.

وتصدرت في هذا العالم المعاصر دولتان أعظم هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بعد أن أنهكت الحرب بريطانيا وفرنسا وبقية دول أوروبا الاستعمارية، وبرزت هاتان الدولتان كقوى جديدة، وأصبح من الملامح الواضحة للصورة الدولية حالة التوتر والخوف المعروفة باسم الحرب الباردة القائمة بين الدولتين الأعظم في ظل مجمع للدول العالمية الكبرى تمثله الأمم المتحدة [١]

أما عن صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية عشية ثورة ٢٣ يوليو والتركة المثقلة التي تسلمتها القيادة الثورية ليلة استيلاءها على السلطة، فيمكن في ايجاز شديد أن ترسم الملامح الأساسية لتلك الصورة على النحو التالي:-

### ١- السيطرة الاستعمارية:

فلم تكن السيطرة الاستعمارية احتلالا عسكريا فحسب، بل أن الثمانين ألف جندي بريطاني كانوا في الواقع يحرسون عملية استغلال اقتصادي بشع يتولاها الاستعمار العالمي.

فكان النظام المصرفي بأكمله، ابتداء من البنك المركزي "البنك الأهلي" حتى اصغر بنوك الرهونات، تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، وكذلك كل نشاط التأمين في مصر، ومعنى ذلك أن المال - عصب الحياة الاقتصادية- لم تكن تحكم حركته قرارات مصرية، ومعناه أيضا أن

مدخرات المصريين التي كانت تتجمع لدى البنوك وشركات التأمين كانت تحت تصرف الأجانب، يحولونها إلى الخارج أو يوجهونها لتمويل نشاط الأجانب المتمصرين في مصر، ولم يكن يحظى بقروض البنوك من المصريين إلا الإقطاعيين وكبار الرأسماليين المرتبطين بالمصالح الأجنبية، حتى يستطيع الاستعمار من اخذ نصيبه مما استولى عليه أعوانه من عرق الفلاح والعامل المصري، وهكذا كان طريق التنمية مسدودا أمام الرأسمالية الوطنية التي كانت تعاني الأمرين في الاقتراض من البنوك الأجنبية، بل أمام الدولة ذاتها التي لم تكن تملك - حتى لو أرادت- الموارد الكافية لتمويل أي برنامج إنمائي.

كذلك كانت التجارة الخارجية حكرا على الأجانب وقلة من المصريين تدور في فلهم، فأهم الصادرات وهو القطن (حوالي ٨٥% من الإجمالي) بيد بيوت التصدير الأجنبية التي كانت تسيطر في نفس الوقت على المحالج والمكابس، والواردات تمر حتما بالتوكيلات المحلية للشركات الأجنبية، ووكالات الاستيراد "والقومسيونجية" وكانت التجارة الخارجية تمثل في ذلك الوقت حوالي ٥٠% من الدخل القومي، ومعنى ذلك أن نصف الدخل القومي لا تؤثر فيه يد وطنية ولا سياسة وطنية.

وكانت مصادر الطاقة - وهي أساس التصنيع وتطوير الزراعة- بيد الأجانب، فاستخراج البترول احتكار لشركة شل واستيراد البترول ومنتجاته وتوزيعها بيد شركات البترول العالمية أو فروعها المحلية، ومحطات الكهرباء الحرارية الهامة بيد شركات فرنسية أو بلجيكية. وكان للمصالح الاستعمارية الوزن الأكبر في قطاع النقل ففناة السويس دولة داخل الدولة وشركات النقل البحري والنقل النهري يسيطر عليها الأجانب، والنقل العام بالقاهرة تحكمه شركة بلجيكية والنقل الجوي يساهم فيه البريطانيون. وكان الجزء الأكبر من الصناعة - رغم نموها المحدود- بيد الأجانب أو ساهم فيه الأجانب المتمصرون، حتى صناعة النسيج المصرية التي أقامها بنك مصر، دخلت مرحلة التعاون مع راس المال الأجنبي.

وكان للأجانب والمتمصرين النصيب الأساسي في التجارة الداخلية فتجارة الداخل في القطن يشارك فيها الأجانب وخاضعة لتوجيهات بيوت التصدير الأجنبية والبنوك الأجنبية التي تمولها وتجارة الجملة - حتى في منتجات الصناعة المصرية- يسيطر عليها أجانب ومتمصرون، والمحلات التجارية الكبرى كلها محلات أجنبية، ورغم اعتماد الاستعمار في استغلال الفلاحين أساسا على طبقة كبار الملاك والإقطاعيين، فقد دخل بعض الأجانب في مجال الزراعة، ففي سنة ١٩٥٠، كان من بين الستين شخصا الذين يملكون أكثر من ألفي فدان ويسيطرون على ٥% من إجمالي المساحة الزراعية ١٨ أجنبيا.

## ٢- الإقطاع:

عمل الاستعمار البريطاني منذ احتلاله البلاد عام ١٨٨٢ على تأكيد مركز كبار الملاك والإقطاعيين وزيادة عددهم، فأقر لهم القانون بحق الملكية الفردية على أراضي مغتصبة ولم يكن لهم عليها إلا حق الانتفاع، ووزع عليهم أملاك قادة الثورة العربية، وباع لهم بأبخص الأثمان أملاك الخديوي إسماعيل "الدائرة السنوية"، ويمكن لهم من الاستيلاء على أراضي الحكومة بدعوى استصلاحها، وجعلهم العمود الفقري للسلطة السياسية والأجهزة الإدارية، ذلك أنهم كانوا، كطبقة، أداة الاستعمار في إرهاب الفلاح واستغلاله.

أما عن صورة الإقطاع عشية ثورة ٢٣ يوليو، فقد كان عدد من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا يزيد قليلا عن ١١,٨٠٠ فرد، وكانوا يملكون ٣٨% من المساحة المنزرعة، بمتوسط يقارب ٢٠٠ فدان للفرد الواحد، فإذا أخذنا في الاعتبار ملكية العائلة لما هو معروف من أهميتها في الأوضاع الإقطاعية، وصلت أرقام الملكية إلى حدود خيالية، وكان كبار الملاك الإقطاعيين يسيطرون على الحياة السياسية، فالدستور كان يشترط لعضوية مجلس الشيوخ ملكية أرض لا تقل ضريبتها السنوية عن ١٥٠ جنيها.

## ٣- الرأسمالية الكبيرة:

لقد حاولت الرأسمالية الوطنية غداة ثورة ١٩١٩ أن تبني صناعة مصرية وأن تدعم التجارة المصرية وتوجد نشاطا مصرفيا مصرية، ورفعت شعار تفضيل المنتجات المصرية في الاستهلاك وتشجيعها، ولكن الاستعمار - مستعينا بالحكومة - حارب هذه الجهود، وفي الوقت ذاته وارب الاستعمار الباب لعدد من كبار الأثرياء ليشغلوا بالأنشطة غير الإنتاجية، أو بتلك المرتبطة بعملية الاستغلال الاستعماري لموارد البلاد، تجارة الداخل في القطن، المقاولات، عقود التوريد لقوات الحلفاء، وأمام تصاعد حركة التحرر الوطني في الأربعينات لجأت بعض الشركات الأجنبية إلى استخدام بعض الواجهات المصرية، فاحتل عدد من "الباشاوات" مقاعد مجلس الإدارة، بل واقتنى بعضهم شيئا من أسهم تلك الشركات، وكذلك تحولت فروع بعض الشركات الأجنبية إلى شركات مساهمة مصرية، وسرعان ما رفعت شعار حماية الصناعة المصرية لتفرض الجمارك العالية التي تمكنها من البيع بأسعار مرتفعة، كما دخلت فيما بينها في اتفاقات احتكارية لتحول دون أي انخفاض في الأسعار، وهكذا كانت الرأسمالية المصرية في مجموعها على درجة من النمو ضعيفة إلى حد بعيد، كما كان في داخلها انقسام واضح بين الرأسمالية الوطنية ضحية القهر والاستغلال والرأسمالية الكبيرة التي تدين بالولاء للمستعمر.

وبالطبع كانت نتيجة كل هذا هي التخلف الاقتصادي والاجتماعي والمعبر عنه بثالوث "الفقر والجهل والمرض" وكانت مصر بحق مجتمع النصف في المائة. [٢]

وقد شقت الثورة طريقها إلى التنمية من خلال منهج تجريبي متصاعد لم يأخذ باستراتيجية الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعروفة باستراتيجية بناء الصناعات الأساسية ولا باستراتيجية المعسكر الرأسمالي المعروفة باستراتيجية بناء الصناعات من أجل التصدير عبر منظومة الشركات عابرة القوميات.

في البداية كان المطروح هو تنمية الإنتاج بصفة عامة وكان الإصلاح الزراعي هو الخطوة الجوهرية نحو هذه التنمية، ثم طرحت الثورة مسألة التصنيع كضرورة اقتصادية واجتماعية داعية الرأسمالية المصرية بل والأجنبية أيضا للإقدام على إقامة المشروعات الصناعية، وقام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج بدور المروج للمشروعات الصناعية، كانت الدولة لا تزال تلتزم الحذر وتكتفي بالتوجيه، وابتداء من عام ١٩٥٥ أقدمت الدولة على التدخل بالتمصير، وفيما بعد هزيمة العدوان الثلاثي، شقت الثورة طريق التنمية الاقتصادية المستقلة لبناء اقتصاد وطني حديث يقوم على الصناعة ويكسر طوق التبعية المحكم للرأسمالية العالمية حول مصر فأقامت المؤسسة الاقتصادية ووضعت برنامج السنوات الخمس للصناعة.

وللحق فقد كان هذا البرنامج أهم إجراء اتخذته الثورة من أجل التصنيع حتى ذلك الوقت، و الذي بدأ في عام ١٩٥٧ وانتهي في عام ١٩٦٠، وبلغت استثماراته حوالي ٣٣٠ مليون جنيه، و تضمن البرنامج الكثير من الصناعات الكيماوية وصناعات مواد البناء وتبعته الصناعات المعدنية والهندسية، وساهمت في تمويله دول اشتراكية ودول رأسمالية وكان تقدير المسؤولين عند إعداد البرنامج أن يقوم القطاع الخاص بالدور الأساسي فيه، لكن متابعة التنفيذ كشفت عن عزوف القطاع الخاص عن المشاركة، مما أدى إلى عدم تنفيذ الاستثمارات كاملة، وقد بلغت ١٤١ مليون جنيه حتى يونيو / حزيران ١٩٦٠.

وفي أواخر عام ١٩٥٩ تقرر إعداد برنامج التصنيع الثاني ليغطي فترة السنوات الخمس التالية وقدرت نفقاته الاستثمارية بحوالي ٣٥٠ مليون جنيه، وتم إدماج بعض المشروعات المتبقية من البرنامج الأول فيه، ثم رؤى أن يتجه تطوير الاقتصاد طبقا لمبدأ التخطيط، وعندئذ ادمج البرنامج الثاني في الخطة الخمسية الأولى.

وواقع أن المنهج التجريبي المتصاعد لم يكن ليتصاعد دوما لولا أن هناك منذ البداية هدف واضحا هو بناء اقتصاد وطني قوى أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وفي نفس الوقت الانحياز إلى غالبية طبقات الشعب، ومع ذلك، وابتداء من بداية الستينيات اتضحت الأمور من خلال التجربة الحية وأنجزت الثورة ثلاث خطوات حاسمة على طريق التنمية:-

أ- أولاها وضع خطة مضاعفة الدخل الوطني في عشر سنوات والبدء، من ثم، في نصفها الأول وهو معروف باسم الخطة الخمسية الأولى وكان معنى ذلك التسليم بمبدأ التخطيط للتنمية.

ب- وثانيها الإقدام على التأميمات الكبرى ابتداء بتأميم البنك الأهلي وبنك مصر في فبراير / شباط ١٩٦٠ ثم تأميمات يوليو / تموز ١٩٦١ وما بعدها، وكان معنى ذلك التسليم بأن القطاع العام هو القاعدة الأساسية للتنمية.

ج- وثالثها وضع ميثاق العمل الوطني وشق طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول إلى الاشتراكية، وكان معنى ذلك أن التنمية عملية ثورية ترمى ليس فقط لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإنما ترمى أيضا لتغيير المجتمع وإعادة بنائه لصالح مجموع قواه العاملة.

وبالتالي، فإنه إذا كانت التنمية قد بدأت بلا نظرية ولا مذهب، واتخذت طريق التجربة، فإنه نظرا لإصالة الثورة وعمق انتماؤها الوطني فإنها قد انتهت إلى تبنى منهج علمي واضح وصاغت بذلك ميثاق العمل الوطني على أساس الاشتراكية العلمية.

كانت مسيرة التصنيع، باعتبارها جوهر عملية التنمية، معركة من أخطر معارك التحرر والتقدم الاجتماعي في البلاد، كانت معركة طبقية ضارية، تقف إلى جانبها طبقات معينة، وتعارضها وتقاومها طبقات معينة أخرى.

فمنذ البداية كان موقف الدوائر الاستعمارية واضحا فهي ترى أن مصر بلدا زراعيًا ويجب أن تبقى بلدا زراعيًا، في عام ١٩٥٣، أعلن البنك الأهلي وكان يتحدث باسم راس المال الأجنبي الغالب في مصر "بدلا من الدعوة إلى التصنيع لإيجاد عمل للفائض من الأيدي العاملة الزراعية يجدر بنا أن نتناول المسألة من جانبها الآخر، بمعنى انه يجب البدء بتنمية الزراعة" وفي عام ١٩٥٥ عاد يقول: هناك بضعة دروس أهمها أن التصنيع عملية طويلة ومعقدة يحتاج إتمامها إلى أجيال طويلة.. وعندما وضعت الثورة برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة في عام ١٩٥٧، علق البنك الأهلي على البرنامج قائلا: أن خطة السنوات الخمس لا تعدو أن تكون بغير موارد، ولم يتغير موقف البنك ولا موقف رأس المال الأجنبي، حتى قامت الثورة بتمصير المشروعات الأجنبية عقب العدوان الثلاثي، ثم تبعها بتأميم البنك الأهلي نفسه في عام ١٩٦٠، ثم توالى التأميمات لرأس المال الأجنبي.

أما الرأسمالية المصرية فإنها لم تستجب أبدا لكل ما عرضته عليها الثورة من مشروعات للتنمية الاقتصادية، ففي البداية التزمت الحذر وذلك على الرغم مما أغدقته الدولة عليها من إمتيازات لم تحلم بها من قبل، بل واختارت الدولة أن تتصدى للميادين التي تتطلب استثمارات

ضخمة وتتعرض لمخاطر كبيرة ولا تدر ربحا عاجلا مثل الحديد والصلب والسماد والأسمنت، وفيما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٨ قدمت الدولة ٧٤% من رأس المال المستثمر في شركات المساهمة في الصناعة الثقيلة وظل مجلس تنمية الإنتاج عاكفا على دراسة المشروعات وتقديمها صالحة للتنفيذ للرأسمالية المصرية، بل وظل يساعد على تكوين شركات خاصة مثل شركة الكابلات الكهربائية وشركة إطارات السيارات ومع ذلك ظلت الرأسمالية متحصنة داخل خندقها المنيع التقليدي في الصناعات الخفيفة المألوفة وفي المباني السكنية.

ومن ناحية أخرى فقد تولت الثورة وبخاصة خلال الخطة الخمسية الأولى، إرساء قاعدة عريضة من الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، وحصل قطاع الصناعة على أكثر من ربع استثمارات الخطة أي حوالي ٢٧% منها بالإضافة إلى ٦,٥% منها لمشروع السد العالي وحوالي ٧% لمشروعات الكهرباء وعلى الرغم مما هو معروف من أن الخطة الخمسية الأولى قد عنيت بأشباع احتياجات الاستهلاك النهائى وهو ما عرف باستراتيجية الإحلال محل الواردات، إلا أنها أرست أيضا قاعدة الصناعات الإنتاجية مثل صناعة آلات الورش والتوسع في صناعة الحديد والصلب وصناعة المطروقات والدرفلة وصناعة إنتاج الرصاص والزنك والألمونيوم الكهربائي وصناعة الآلات الزراعية وصناعة المحولات وصناعة أبراج الصلب والأبراج الخرسانية للشبكات الكهربائية وصناعة المراجل البخارية وصناعة معدات الطرق واستصلاح الأراضي وصناعة المعدات الرئيسية للتعدين وصناعة مواد البناء. [٣]

وفي هذا السياق يكفي أن نتابع هنا حركة بعض المتغيرات الأساسية للاقتصاد المصري، ونبدأ بمعدل النمو في الناتج المحلى الإجمالى، فتدل الدراسات على أن معدل النمو السنوي كان حوالي ١% في الفترة من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٢٨ وحوالي ٥% من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٩، ومع حلول عام ١٩٥٠ كانت آثار فترة الحرب قد تم تجاوزها، ولذا ارتفع المعدل السنوي الإجمالى إلى ٢,٥% في الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٥٠.

ومع بدء برنامج الدولة للتصنيع، قفز معدل النمو السنوي في المتوسط إلى حوالي ٥% (١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٧٠ / ١٩٧١) هذه المعدلات تعنى انه منذ بدء القرن العشرين وحتى منتصف الخمسينات لم تحدث أي زيادة ملموسة في متوسط دخل الفرد (المعدل السنوي ٠,١ في المائة) بينما زاد دخل الفرد في الفترة الناصرية بحوالي ٢% سنويا.

وتمثلت الدورة في معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالى في سنوات الخطة الخمسية للأعوام (١٩٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥) حيث وصل معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦,٩% سنويا - في المتوسط - وظلت هذه المعدلات، رغم اختلاف النسب، من أعلى ما تحقق على مستوى العالم خلال الفترة نفسها طبقا لتقارير البنك الدولي.

وهذا التغيير الإيجابي الملموس في اتجاه النمو بعد عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧، كان يتضمن تغييراً موازياً في معدلات الاستثمار، إذ ارتفعت نسبة الاستثمار في الدخل القومي الإجمالي من ٩,١% عام ١٩٤٦ إلى حوالي ١٤% (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وقد زادت الاستثمارات بدرجة ملحوظة أثناء سنين الخطة الخمسية الأولى إلى (١٥,٤% - ١٦,٢% - ١٧,٨% - ٢٠%) على التوالي وكان في آخر سنوات الخطة (١٩٦٤ / ١٩٦٥) ١٧,٨%.

ووسط هذه الدفعة الاستثمارية، أصبحت الصناعة هي القطاع القائد في الاقتصاد المصري، ورغم ذلك، فلم يحدث أن أهملت الزراعة لحساب الصناعة وفي الخطة الخمسية على سبيل المثال، كان نصيب الصناعة مساوياً تقريباً لنصيب الزراعة في مجمل الاستثمار المستهدف، ففي الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٩، زاد الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي لا يتجاوز ١% وفي الفترة التالية كان المعدل السنوي ١,٨% وفي الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠، كان المعدل السنوي ٣,٥% وفي أثناء الخطة الخمسية كان ٣,١% والمستهدف ٥,١% [٤].

إن المعجزة في التجربة الناصرية أنها أنجزت تحولا ثوريا في النسق الاقتصادي - الاجتماعي مع تسارع "وليس مجرد استمرار" النمو الاقتصادي، ونذكر على سبيل المثال أن الإصلاح الزراعي المصري في عام ١٩٥٢ كان "معجزة" بهذا المعيار، حيث لم يترتب على التغيير الكبير في شكل الملكية تدهور في الإنتاج، بل زاد الإنتاج الزراعي على عكس ما حدث في البلدان النامية الأخرى التي طبقت إجراءات أقل اتساعاً، وإذا كانت الخطة الخمسية الأولى قد تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة في الاستثمار والإنتاج، فهذه كفاءة نادرة في احتواء الصراعات الاجتماعية الناشئة عن العملية الجراحية الخطيرة، وهي شهادة بنجاح فريد في التصدي لمهام إنشاء أوضاع مؤسسية جديدة وإدارتها، بحيث تستكمل المشروعات تحت الإنشاء في مواعيدها المحددة، وتنطلق في الوقت نفسه حملة واسعة من إنشاءات جديدة وبحيث تواصل المشروعات القائمة تحسين إنتاجيتها، ومعجزة الناصرية أنها نجحت في تحقيق قدر كاف من الاستقرار فور تقريرها للتأميمات الواسعة، ونتج عن ذلك معجزة معدلات النمو. [٥]

في هذا السياق، فمن المهم والضروري الإشارة إلى أن المدخل الصحيح لفهم ودراسة التجربة الناصرية لا يكون باعتبارها زمناً مضى وانقضى، ولا باعتبارها مجموعة سياسات وإنجازات وليست مجرد بطولة في التاريخ، أو تجربة عدا حازم للاستعمار أو سعياً للوحدة العربية، أو حتى أنها أهم تجربة في تاريخنا المعاصر قامت بالتنمية المستقلة متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنها كل ذلك وغيره، إن أردنا وصف ما جرى، لكنها تنطوي على قيم "باقية" وممتدة، تتجاوز الوقائع وتكشف فيها المعنى والمغزى. [٦]

وكان طبيعياً أن تمر ثورة يوليو بمرحلة من التجربة والخطأ قبل أن تتوصل لصياغة المعالم الأساسية للنظرية الثورية، ذلك أن ثورة يوليو قد رفضت منذ البداية كلا النموذجين الفكريين السائدين في العالم عند تفجرهما، وهما الرأسمالية والشيوعية، وأصرت على شق طريق متميز وجديد، و"الحاجة" إلى طريق جديد لا تصدر عن رغبة في التجديد لذاته ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية، وإنما لأن الثورة العربية تواجه ظروفًا جديدة ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف أن تجد الحلول الملائمة لها، ومن ثم فإن التجربة الثورية لا تستطيع أن تنقل ما توصل إليه غيرها. [٧]

ويؤكد جمال عبد الناصر في الميثاق الوطني أن ثورة ٢٣ يوليو بدأت من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري، إذ لم تكن تمتلك إلا المبادئ الستة المشهورة، غير أن مسيرة الثورة على هدى هذه المبادئ وبتطويرها من خلال التجربة والخطأ توصلت إلى صياغة الميثاق الوطني الذي بلور المعالم الأساسية لنظرية متكاملة كما يؤكد عبد الناصر في محاوراته خلال مباحثات الوحدة الثلاثية وكما يعبر عن ذلك في ضرورة التزام التنظيم السياسي بالميثاق كدليل في العمل باعتباره حصيلة التجربة وأصل ونتيجة لإرادة شعبية حرة، فنظرية الثورة لم تبدأ معها وإنما كانت إحدى ثمار تجربتها كما يقول جمال عبد الناصر "هكذا وصلنا إلى عقائدنا كنتيجة طبيعية لتجاربنا ووضعنا قوانين حركتنا انعكاساً صادقاً لواقع امرنا، ولقد كان أعظم الملامح في تجربتنا الفكرية والروحية أننا لم نهمك في النظريات بحثاً عن حياتنا وإنما انهمكنا في حياتنا ذاتها بحثاً عن النظريات". [٨]

وأخيراً، فإن القراءة العلمية الرصينة لتجربة ٢٣ يوليو، لا ينبغي أن تقف عند حدود العامل الاقتصادي فقط، خاصة في ظروف بلدان العالم النامي، الخارجة من آتون حقب استعمارية استنزفت ثرواتها لقرون طويلة، وشوهت طبقاتها الاجتماعية بالقهر والاستغلال والتفرقة الطبقية والاستلاب الحضاري، ولكن، وهذا هو الدرس الأهم لتجربة يوليو، ينبغي قراءتها وفق رؤية متعددة الأبعاد "سياسية، تاريخية، جغرافية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، دولية، إقليمية".

cdbacd

الهوامش

\* هذه الدراسة جزء من رسالة الماجستير للباحث والتي ستصدر في كتاب عن مكتبة مدبولي بالقاهرة تحت عنوان "الكارثة والوهم / سياسة الإصلاح الاقتصادي - نظام العولمة".

[١] د. أحمد صدقي الدجاني: الإطار التاريخي لثورة ٢٣ يوليو، منشور في ثورة ٢٣ يوليو - قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧،

ص ٣٧، ٣٨

- [٢] اعتمدنا في هذه الصورة كليا على ا.د اسماعيل صبرى عبد الله: ثورة يوليو والتنمية المستقلة ، منشور في ثورة ٢٣ يوليو - قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ، ١٩٨٧ ، ، ص ٢١٣ : ص ٢١٦
- [٣] د. فؤاد مرسى: ثورة يوليو والتنمية المستقلة ، منشور في ثورة ٢٣ يوليو - قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ، ١٩٨٧ ، ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤
- [٤] عادل حسين: نحو فكر عربي جديد ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ، ١٩٨٥ ، ، ص ١٦٢ ، ١٦٣
- [٥] عادل حسين: مرجع سابق ، ص ١٦٦
- [٦] د. عبد الحليم قنديل: الناصرية والإسلام ، القاهرة ، مركز إعلام الوطن العربي "صاعد" ، ط ١ ، ، ١٩٩١ ، ، ص ١١
- [٧] حمدين صباحي: الناصرية نظرية الثورة العربية ، القاهرة ، مركز إعلام الوطن العربي "صاعد" ، ط ١ ، ، ١٩٩٢ ، ، ص ١٣
- [٨] حمدين صباحي: المرجع السابق ، ص ١٢

عبد المجيد راشد